مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: النظام السياسي الاردني: دراسة بنيوية
اسم الكاتب: م.د. عمر خليل خلف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7452
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي الاردني : دراسة بنيوية

The Jordanian political system: a structural study

م.د عمر خليل خلف
جامعة الفلوجة / كلية الطب البيطري
Omer84@uofallujah.edu.iq

تاريخ الاستلام 2024/3/19 تاريخ القبول 2024/6/9 تاريخ النشر 2024/10/30

الملخص:

سارت المملكة الاردنية الهاشمية بخطوات جادة في طريق الاصلاح، يعد العام 1989بادية تلك الخطوات ، فالإصلاح السياسي الذي تمثل بإعادة الحياة البرلمانية ومن ثم تبعها تفعيل الحياة الحزبية وتلها اعلان المواثيق الوطنية ومشروع الاجندة الوطنية ، إذ شهدت الاصلاحات مختلف المجالات وكانت الحياة النيابية قد شهدت تقدماً بسبب الحراك السياسي وإطلاق الحريات العامة وتطور المجتمع المدني، وبقى الاردن مستقراً طيلة فترة اندلاع الاحتجاجات في الدول العربية لما يسمى) الربيع العربي (والذي طالت الاردن بفترة احتجاجات لكنها بقيت في الاطراف دون وصولها الى العاصمة عمان ، مما أضطر الملك الى حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة، اما ما يتعلق بالتحديات الداخلية والخارجية للنظام السياسي فتتمثل بالإرهاب الخارجي الذي يحيط بالمملكة لجوارها الاقليمي فضلا عن هاجس الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وأزمة اللاجئين السوريين التي أثقلت كاهل النظام السياسي .

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، الاردن، الاستقرار السياسي، الدستور، السلطات.

Abstract

The Hashemite Kingdom of Jordan took serious steps on the path to reform, and the year 1989 is considered the beginning of those steps. Political reform, which was represented by the restoration of parliamentary life, was then followed by the activation of party life, followed by the announcement of the national charters and the draft national agenda. It witnessed reforms in various fields, and parliamentary life had witnessed progress due to the movement. Political, public freedoms, and the development of civil society, and Jordan remained stable throughout the outbreak of protests in the Arab countries of the so-called (Arab Spring), which extended a period of protests in Jordan, but they remained on the outskirts without reaching the capital, Amman, which forced the king to dissolve Parliament and call for early elections. Regarding the internal and external challenges to the political system, they are represented by the external terrorism that surrounds the Kingdom and its regional neighbours, as well as the obsession with the Palestinian-Israeli conflict, and the Syrian refugee crisis that has burdened the political system .

Keywords: political system, Jordan, political stability, .constitution, authorities

المقدمة:

تعد المملكة الاردنية الهاشمية من النظم السياسية التي تتمتع بالاستقرار النسبي مقارنه ببقية الدول العربية الاخرى ولاسيما المجاورة منها، إذ يقوم النظام السياسي على توازن السلطات وعلى التعاون فيما بينها ، وخطت المملكة خطوات حقيقية للسير في طريق الاصلاح السياسي، فمنذ العام 1989 الذي كانت فيه العودة الى الحياة البرلمانية ثم تبعها تفعيل الحياة الحزبية واعقبها اعلان المواثيق الوطنية والذي اهمها مشروع الاجندة الوطنية، ومن ثم توالت الاصلاحات السياسية وشهدت الحياة النيابية في الاردن تطوراً ملحوظاً بسبب الحراك السياسي وكذلك تطور المجتمع المدني الاردني مما جعل المملكة تعتمد على دعائم ديمقراطية جديدة.

فالاردن بقي مستقر نسبياً طيلة الفترة التي شهدت احتجاجات ما يسمى بالربيع العربي على الرغم من حدوث بعض المظاهرات في أذار عام 2011 ولكنها بقيت في المدن دون الوصول الى العاصمة عمان، مما أضطر الملك الى حل البرلمان والدعوة الى انتخابات مبكرة على خلفية تصاعد حدة تلك الاحتجاجات ، وفيما يتعلق بالتحديات الخارجية الاخرى التي عصفت بالمملكة ممثلة بالإرهاب والازمات السياسية والاقتصادية والتي اهمها الصراع الفلسطيني الصهيوني والازمة السورية مما سبب عامل ضاغط على النظام السياسي الاردني.

مشكلة البحث :

تنبع مشكلة البحث من التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على بنية النظام السياسي الاردني والتي تهدد من بقاء وديمومته واستقراره النسبي ، فهذه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهة النظام والدولة جعلته يمر بظروف صعبة هددت استقراره.

فرضية البحث:

إن النظام السياسي الاردني يتمتع باستقرار نسبي انطلاقاً من الاصلاحات السياسية التي يجريها الملك بين الحين والاخر، لكن بالرغم من هذا الاستقرار النسبي، إلا ان البلد يتأثر بما يحدث في بيئة الاقليمية والتي لها انعكاس على داخل البيئة السياسية للنظام

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معرفة طبيعية النظام السياسي الاردني الذي يعد من أكثر الانظمة استقراراً في المنطقة على الرغم من كثرة التحديات التي واجهة من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة البيئة الاقليمية المضطربة التي تحيط به إلا انه حافظ على استقراره وديمومته

منهجية البحث

أستخدم في موضوع الدراسة منهج التحليل النظمي، فضلا عن المنهج الوصفي من خلال رؤية طبيعة المجتمع الاردني فضلا عن التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي.

هيكلية البحث:

انسجاما مع طبيعة البحث تم تقسيم الهيكلية الى ثلاث مباحث:

الاول : نظرة عامة على النظام السياسي الاردني.

الثاني : جماعات الضغط والمجتمع المدني المؤثر في النظام السياسي.

الثالث : التحديات الاقليمية المؤثرة في النظام السياسي.

المبحث الاول : المؤسسات الرسمية المؤثرة في النظام السياسي.

لم يكن الاردن بحدوده المعروفة في الوقت الحاضر كياناً سياسياً وإدارياً منفصلاً عن الدول المحيطة به، حتى تم تأسيس إمارة شرق الاردن بعد الحرب العالمية الاولى بشكل مفصول عن سوريا وفلسطين وبعد ذلك عن الحجاز بقرار بريطاني وفق أتفاقية سايكس بيكو عام 1916، ووعد بلفور عام 1917 وكانت بعض

مناطقه المختلفة قد شاركت في ولاية سوريا وفي الحكومة الفيصلية التي قامت في دمشـق حتى عام 1920 ومن ثم تشـكلت حكومات مختلفة بعد معركة ميسـلون وحتى قدوم الامير عبدالله وابرامه اتفاق إقامة الامارة في عام 1921 مع ونسـتون تشرشل في قصر الطور بالقدس[1]

وفي الاردن تأسست الدولة قبل نشأة المجتمع المدني، بمعنى ان سكان فيما عرف لاحقاً بإمارة شرق الاردن لم يكونوا يوماً رعايا اردنيين لان الاردن لم يكن قائم في وقتها، ان تشـكيل الدولة الحديثة في الاردن كما هي اليوم كان سـابقاً لتشـكيل المجتمع الاردني، فكما هو متعارف عليه لم تكن ثمة دولة تدير الاردن قبل تأسيس الامارة[2]

كما عد الدستور الذي صدر عام 1928 من قبل الامير عبدالله في ظل الانتداب البريطاني الاطار العام الذي قامت عليه القوانين فيما بعد في الاردن، وفي ظل اسـتقلال البلد عن بريطانيا عام 1946 اقر المجلس التشـريعي الدسـتور الثاني للأردن عام 1947 ، وقام الملك عبدالله عام 1950 بعد إبرامه اتفاقية مع اسرائيل عام 1949 بضـم الضـفة الغربية بشـكل رسـمي الى الاردن على الرغم من المعارضـة من جانب الدول العربية لتلك الخطوة لكن هذا لم يكن كافياً في منع هذه الخطوة ، وبعد ما اتم ذلك اعد الدستور الثاني الذي أقر دستوراً معدلاً للمملكة الاردنية وقد جعل الملك طلال ذلك الدستور اكثر تحررية من الناحية السياسية وتم التصديق عليه عام 1952 [3]

واقر الدستور بأن المملكة الاردنية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكية لا يتجزء منها شيء ولا يتم التنازل عن أي جزء منها، كما أقر أن الشعب الاردني هو جزء مهم من الأمـة العربيـة ونظـام الحكم فيهـا نيـابي ملكي وراثي، وعرش المملكـة الاردنية وراثي في أسـرة الملك عبدالله ابن الحسـين والملك هو رأس الدول ورمز البلاد ومصون من تبعيه ومسؤولية ويصادق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الانظمة اللازمة لتنفيذها بشرط ان لا يتضمن ما يخالف احكامها ، كما انه يدعي

مجلس الامة الى الاجتماع وتكون اجتماعات المجلس مقترنه باجتماعات مجلس النواب وتكون أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين ، وفي حالة حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الاعيان، كما له حق افتتاحه وتأجيله وفق احكام الدستور[4].

ونظام الحكم في المملكة قائم على أساس الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفق ما نص عليه الدستور الاردن عام 1952 ، والذي أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات المتزن والمرن، بحيث لا تطغى سلطة على الاخرى، كما عمل الدستور الاردني على تقسيم وظائف الدولة بين السلطات الثلاث واوجد تعاون وتكامل بين هذه السلطات، فالسلطة التشريعية تقوم بتشريع القوانين والسلطة القضائية تختص بتطبيق القوانين والسلطة التنفيذية تنفذ هذه القوانين [5]

أن الدستور الاردني وضع رقابة متساوية فيما بين السلطات الثلاث وذلك من خلال[6]

1. حق السلطة التنفيذية بتقديم مشاريع القوانين الى السلطة التشريعية، وحق مجلس النواب اقرار هذه القوانين او تعديلها او رفضها.

2. حق السلطة التشريعية طرح الثقة بالحكومة واتهام الوزراء، وحق السلطة التنفيذية حل مجلس النواب عبر طرح الثقة به.

3. حق السلطة التنفيذية بدعوة المجلس للانعقاد وتأجيل دورات الانعقاد والدعوة لدورة استثنائية وحق السلطة التشريعية بمسائلة السلطة التنفيذية من خلال السؤال والاستجواب.

4 . حق السلطة التنفيذية اجراء الانتخابات النيابية وحق السلطة التشريعية منح الثقة او حجبها او الامتناع عنها.

وفيما يلي التطرق بشكل مختصر لطبيعة السلطات لمعرفة حدود كل سلطة من السلطات الثلاث في القانون الاردني

أولا : السلطة التشريعية:

مر النظام السياسي في الاردن بتغييرات عديدة مهمة أسهمت بشكل كبير في تحسين عمل الوظائف التشريعية الاساسية للنظام السياسي وللمجتمع الاردني سواء فيما يتعلق بالتمثيل النيابي او غيرها، ويمكننا هنا تحليل العلاقة فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما أسلفنا بأنها مرنة ومعتدلة للسلطات، ويشارك الملك الذي يعد رمز البلاد بالوظائف التشريعية من خلال عده طرق منها على سبيل المثال تعيين الاعيان وحل مجلس البرلمان[7] .

ومن ناحية أخرى يتألف مجلس الامة) البرلمان (من مجلس الاعيان ومجلس النواب كما جاء بالدستور الاردني ، ويجتمع مجلس الامة الاردني لاربعة شهور في كل سنة ويجتمع المجلسان في آن واحد ، و يجوز للملك تمديد عمل المجلس لدورة عادية لمدة لا تزيد على 3 شهور لإتاحة المجال لاكمال الامور المعلقة ويمكن ان يدعوا المجلس للاجتماع في دورات استثنائية في حالة حدوث أمر طارئ يهدد أمن البلاد وتتخذ القرارات في المجلسين بأكثرية الاصوات [8]

ثانيا : السلطة التنفيذية:

في ظل الملكية الدستورية يعد الملك رأس الدولة ورأس السلطة والحكومة ، فهو يعين رئيس الوزراء وله صلاحيات تشريعية كما انه يمثل القائد الاعلى للقوات المسلحة الاردنية، وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الاتفاقيات العسكرية والسياسية كما له حق إصدار العفو الخاص وتخفيض العقوبة ، أما العفو العام فقد خصص له قانون خاص[9]

كما يمارس الملك الصلاحيات الممنوحة له بموجب الدستور بإرادة ملكية وتكون الارادة الملكية موقعه من الوزراء المختصين ويبدي الملك موافقته بتثبيت توقيعه فوق التواقيع ، أما ما يخص مجلس الوزراء فيتألف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء المختصين حسب حاجة الدولة والمصلحة العامة العليا للبلد ، كما يتولى

مجلس الوزراء مسؤولية إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية باعتباره راسم للسياسة العامة باستثناء ما قد عهد او يعهد به من تلك الامور بموجب الدستور . [10]

كما ان مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء تكون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة فيما يخص السياسات العامة، كما ان أي وزير يمثل امام مجلس النواب عن اعمال وزراته وبالمقابل لمجلس النواب الحق في اتهام الوزراء ولا يكون إصدار قرار الاتهام الا بأكثرية ثلثي اصوات الاعضاء الذي يتألف منهم مجلس النواب ، كما يتضمن على المجلس تعيين احد أعضاءه من يتولى تقديم الاتهام وتأييده امام المجلس العدلي[11]

أما ما يخص قوانين الانتخابات فقد ذكر الدستور الاردني لعام 1952 والنافذ على: يحق للملك ان يؤجل اجراء الانتخاب العام اذا كانت هنالك ظروف قاهرة يرعى فيها مجلس الوزراء ان اجراء الانتخابات امر غير ممكن، ومن ثم يبدو من الممكن القول ان احد المظاهر الاستباقية لحضور السلطة في الانتخابات في تأجيل هذه الانتخابات وفقاً للنص الذي سبق نظراً لكون السلطة التقديرية لمجلس الوزراء للظروف القاهرة هي سلطة تقديرية مثل ما عانى الاردن منه في عام 1967 من جراء احتلال اسرائيل للضفة الغربية [12]

والانتخابات النيابية في الاردن لها موقع الصدارة من حيث الحياة الانتخابية كتجسيد لمفهوم الديمقراطية بوصفها مجموعة من الاجراءات والمؤسسات التي يستطيع الافراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق المساهمة في اختيار ممثلي الشعب عن طريق انتخابات حرة نزيهة، كما تجرى الانتخابات على اساس تقسيم المملكة الى دوائر انتخابية كبيرة عبر جعل كل دائرة لها مقاعد نيابية محددة حسب عدد السكان لتلك الدائرة، ويكون طريقة الفوز على اساس نظام الاغلبية البسيطة من دور واحد [13]

إن أول انتخابات برلمانية في الاردن كانت في الثامن من شهر تشرين الثاني عام 1965وترجع اهمية هذه الانتخابات باعتبارها أول انتخابات برلمانية تجرى في

البلاد على أســاس التعددية الحزبية منذ العام 1965 وذلك لان اخر انتخابات جرت هناك منذ عام 1989 كانت قبل التصريح بقيام أحزاب رسمية، حيث وصل عدد الاحزاب المشـاركة في تلك الانتخابات الى عشـرين حزباً تنافسـوا على 80 مقعد نيابي وشـارك في الانتخابات 820 الف ناخب بنسـبة 68,5% ممن يحق لهم التصويت في الانتخابات[14]

اما انتخابات عام 2003 والتي تمت في 18 ايار فيلاحظ أنها جاءت في الانتخابات بمشاركة جميع الاحزاب السياسية المرخصة لها نشاط مزاولة العمل ، فضلا عن تيارات وتجمعات سياسية صغيرة نواة احزاب كبرى كما أعلنت جبهة العمل الاسلامي والتي تعد الواجهة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن حرصها الشديد على المشاركة الفاعلة في هذا الانتخابات، كما ان اهم ما حصل فيها زيادة المقاعد الخاصة بالمجلس النيابي مع المشاركة الحزبية الفاعلة لملء المقاعد الجديدة والتي بلغت 110 مقعد نيابي بعد ما كانت في الانتخابات الماضية 80 مقعد ، وأظهرت النتائج في حينها فوز مرشحي العشائر والقوى الاجتماعية المحافظة ، إذ عبرت النتائج في حينها أن مرشحي الشخصيات المستقلة نجحت من المقربين للنظام الاردني حتى أنهم لم يصلوا الى حالة التصادم مع الحكومة ، وانتهى امر هذه الانتخابات الى احتلال زعماء القبائل الذين شغلوا مناصب إدارية وعسكرية عليا والعسكريين المتقاعدين ورجال الاعمال بعد حصلوهم على 90 مقعد نيابي من أصل 110مقعد ، فيما حصلت المعارضة الاسلامية المتمثلة بجبهة العمل الاسلامي على 17 مقعد فقط[15]

ثالثا : السلطة القضائية

وتعد السلطة القضائية الركيزة الثالثة للنظام السياسي الاردني ، كما يعدها الدستور الاردني سلطة مستقلة لا سلطان عليها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ولا سـلطان عليها سـواء القانون والقضـاء وبالتالي يعينون بإرادة ملكية وفق أحكام القانون، إذ يتم تعيينهم بإرادة ملكية وبقرار صـادر من المجلس القضـائي الذي

يكون من أقدم قاضي في محكمة التمييز والامن العام لوزارة العدل ورؤساء محاكم الاستئناف وأقدم مفتشي وزارة العدل . [16]

ومن ناحية أخرى قسم الدستور الاردني المحاكم في الاردن إلى ثلاث أقسام:[17]

1. المحاكم النظامية.
2. المحاكم الدينية.
3. .المحاكم الخاصة .

واستنادا الى ما تم ذكره عرفت المملكة الاردنية الهاشمية المؤسسات السياسية والدستورية منذ بداية تكوينها السياسي في عهد الامارة عام 1921 وأستمر تدريجياً في بناء هذه المؤسسات السياسية حتى بعد حصولها على الاستقلال عام 1946 ومما ساعد في ذلك صدور الدساتير التي أسهمت في تنظيم هذه المؤسسات والتي كان أخر ها إقرار دستور الاردن عام 1952 والذي عمل على إعطاء صورة كاملة لطبيعة النظام السياسي الاردني من خلال توزيع هذه المؤسسات الدستورية والسياسية في إطار هيكلية تنظيمية متكاملة مقسم لثلاث سلطات أساسية هي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية[18]

من خلال الطرح السابق لطبيعة النظام السياسي الاردني وان ما تم ذكره من مؤسسات سياسية منذ قيام المملكة وحتى إصدار الدستور عام 1952 والممتد حتى يومنا هذا مع توضيح وتحليل طبيعة عمل السلطات الثلاث وفق ما جاء في الدستور ، يتبين لنا مبدأ الفصل بين السلطات المرن والمتوازن بحيث لا تكون الغلبة لسلطة على الاخرى، فالتشريعية تقوم بتشريع القوانين، والسلطة القضائية تقوم بتطبيق القوانين، والسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ القوانين، ولأي تعارض عمل كل منهما مع الاخر ، لكن واقع الحال العملي في كل نظام سياسي تكون هنالك إشكاليات صراع التخصص الوظيفي ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فالأخيرة تكون لها الهيمنة خاصة في بعض القضايا الحساسة.

المبحث الثاني : الاحزاب السياسية و جماعات الضغط المؤثر في النظام السياسي:

النظام السياسي الاردني حاله حال بقية الانظمة السياسية له جماعات ضغط ومجتمع مؤثر فيه ويكون له تأثير كبير على عملية صنع القرار السياسي الداخلي والتي أبرزها الاحزاب السياسية والمجتمع المدني والعشائر وفيما يلي التطرق إلى أبرز تلك الجماعات

أولا : الاحزاب السياسية :

تؤدي الاحزاب السياسية دور كبير في التحكم في الرأي العام الاردني ، إذ أن الاستقرار السياسي للدولة في الاردن يعتمد بشكل كبير على طبيعية الاحزاب المتواجدة ، فضلا عن طبيعة الناس فيما بينهم والوسط الاجتماعي والثقافي الذي تتواجد فيه ودرجة والوعي السياسي والايديولوجي والفكري لتلك الاحزاب السياسة[19] وبالنسبة للأحزاب السياسية في الاردن والتي تتباين تأثيرها في الرأي العام الاردني ما بين مؤثر وقليل التأثير سواء في عملية صنع القرار السياسي او التأثير في الرأي العام الاردني والتي منها(الحزب الوطني الاردني، الحزب الوطني الدستوري الاردني ، حزب الوحدة الوطنية، حزب الاتحاد الوطني الاردني ، حزب الحياة الاردني ، حزب البلد الامين الاردني ، حزب الجبهة الاسلامي الاردني ، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني ، حزب الشعب الديمقراطي الاردني والتي أشتركت في الانتخابات التي جرت عام 2006 بشكل محدود وفي انتخابات 2016 بشكل موسع بما فيها جماعة الاخوان المسلمين)، أما أبرز التحديات التي تثيرها هذه الاحزاب السياسية في النظام السياسي من خلال التباين في طريقة عملها ودور الفئات والشخصيات فيها ؛ في التأثير على صنع القرار السياسي ، أو من خلال طبيعة توجهها سواء كان تيارات علمانية أو تيارات دينية [20]

أما أهم المشاكل والمعوقات التي واجهت عمل هذه الاحزاب تتمثل بما يلي : [21]

1. إن أغلبية هذه الاحزاب بحاجة الى إصـلاحيات ديمقراطية من الداخل ، وذلك لكون أغلب قيادتها منذ فترة طويلة ولا وجود للتناوب على قيادة الحزب وحتى إشراك الشباب والمرأة في قيادة هذه الاحزاب.

2. حصر العمل السياسي لهذه الاحزاب في أوساط النخب السياسية والاقتصادية أما عامة الناس فهم الاغلبية المهمشة ولا تساهم بالعمل السياسي.

3. النظرة السلبية للاحزاب السياسية من قبل المواطنيين الاردنيين وعدم قناعتهم بالانتساب او عمل هذه الاحزاب السياسية.

4. عدم تفاعل أغلب هذه الاحزاب مع توجهات الرأي العام الاردني والوصايا التي تقدم لهم من قبل المسؤولين الاردنيين.

أما ما يتعلق بعملية الاصلاح السياسي في الاردن فإنها عملية تسير بوتيرة بطيئة وخاصـــة فيما يتعلق بالنظام التعددية الحزبية والانتخابات النيابية ، إذ تعد الانتخابات التي جرت عام 2006 منعطفاً في تاريخ الانتخابات النيابية الاردنية ، إذ جرت لأول مرة منذ عام 1993 وفق نظام القائمة النسـبية المفتوحة كما أقره مجلس النواب بعد إن كانت تجري وفق قانون الصوت الواحد .[22]

وفي ظل النظام الانتخابي الجديد وعدم مقاطعته من الاحزاب السياسـية بما فيها جماعة الاخوان المسـلمين رغم التوتر في العلاقة مع الحكومة جرت الانتخابات النيابية في 20 أيلول عام 2016 وشارك بها 1,492,044 ناخباً بنسبة مشاركة (36,01%) ممن يحق لهم التصـــويت ، كما إن نتائج هذه الانتخابات كانت حصول حزب العمل الاسلامي بمسمى التحالف الوطني للإصلاح على 15 مقعد ومكن 5 نساء من التنافس المباشر في القوائم على مستوى المملكة أما عن نسبة المشاركة فإنها كانت متدنية مقارنة بالانتخابات السابقة[23] .

إن هذا القانون قد أشرت عليه بعض الملاحظات السلبية تمثلت بالاتي : [24]

1. غموض وتعقيد وعدم وضوح في بنود القانون ، فضلا عن تضمينه العديد من الفقرات الجديدة كالترشيح ضمن القائمة المفتوحة وطريقة احتساب الاصوات.

2. القانون في نظر جماعات عديدة بمثابة إعادة انتاج للقانون السابق الصوت الواحد ، إذ باستطاعة العديد من الاشخاص الراغبين بدخول مجلس النواب تشكيل قوائم التحالف مع اخرين معدومي الفرصة في الفوز لضمان النجاح.

3. لن يسمح القانون بموجبه حصول أي كتلة او قائمة على أكثر من 10% من الاصوات العامة بأحسن الحالات .

وخلاصة القول إن هذه الاحزاب السياسية بشكل عام ساهمت في عملية دعم الاستقرار السياسي في الاردن عبر دعهما الحكومة من خلال مشاركتها الفاعلة في انتخابات 2016 وما قبلها واعتبارها جزء اساسي في تكوين مجلس النواب الاردني ومشاركتها في تشريع القوانين وتصويب عمل الحكومة والعمل على توجيه الرأي العام الاردني نحو دعم الحكومة والنظام السياسي .

ثانيا : المجتمع الاردني ودور العشيرة :

إن المجتمع الاردني بطبيعته عشائري، فالأب هو رب الاسرة ومعيلها ويتبع الابناء فيها نهجه كما تقوم البنية الاجتماعية للمجتمع على مجموعة عناصر هي : الاسرة ، العشيرة ، القبيلة ، وتسهم هذه العناصر بجعل النسيج الاجتماعي متجانساً متناسقاً . [25]

ويمكن تقسيم المجتمع الاردني الى مجموعتين أساسيتين: [26]

الاولى : الاردنيون الذين كانوا مواطنين في شرق الاردن قبل عام 1949 عندما ضمت الضفة الغربية الى الاردن وتنقسم هذه الفئة الى فئات مختلفة يتألفون من مجتمعات مختلفة يسكنون تأريخياً شرق نهر الاردن في مدن وبلدان وقرى الشمال والوسط والغربيين من البلاد في مناطق مختلفة من محافظة البلقاء ومحافظة جرش وعجلون وأربد ، وتضم هذه المجموعة خمس فئات هم (الحجازيون ، الشاميون ، البدو ، الحضر ، الشركس)

الثانية : الاردنيون الذين ينحدرون من أصـول فلسـطينية وجاؤوا الى الاردن بعد عام 1948 و عام 1967 وأصبحوا مواطنين أردنيون بعد ضم الضفة الغربية إلى الاردن .

من ناحية أخرى تعد العشيرة في الاردن لها دور بارز ومميز لدعم النظام السياسي والعرش الملكي، فضـلا عن قيامها بالواجب الاجتماعي في ترسـيخ القيم العربية ومساعدة النظام السياسي في تطبيق القانون، وعند تأسيس الدول الاردنية اعتمدت بشكل كبير على العشيرة في إرساء قواعدها الاساسية . (27)

كما أدى إنخراط العشـائر في المجتمع وتخليهم عن الكثير من الممارسـات العشـائرية اهمها الغزو مع احتفاظهم بطابعهم العشـائري وممارسـاتهم العشـائرية الشكلية مقابل خضوعهم لأنظمة الاحوال الشخصية والارث ، وبذلك تكون العلاقة بين الدولة والعشيرة وأبنائها من جهة اخرى في إطار المصـالح والمكاسب المادية وليس في إطار الانتماء والوطنية ، لكن مع وجود الاعتبارات العشـائرية ما زالت مسـيطرة على سـلوك الدولة وعلى تعاملها مع المؤسـسـة العشـائرية بالوسـائل المختلفة المتاحة لتكون بنياناً متماسـكاً موالياً للدولة واعتبارها مخزوناً أمنياً في مواجهة خطر تمديد الهوية الفلسـطينية والتصـادم معها من خلال الامتداد للفلسطينيين المتواجدين في الاردن . (28)

ثالثاً : المجتمع المدني والجماعات الاسلامية في الاردن :

أحتل المجتمع المدني الاردني مكانة مرموقة في الحقبة الماضية والحالية، إذ أخذ يلعب ادواراً جديدة باعتباره شريكاً للنظام السياسـي والقطاع الخاص في مواجهة التحديات الاقتصـادية والاجتماعية التي تواجه البلاد ، فضـلا عن منظمات المجتمع المدني وخاصـة تلك التي تعمل في المناصـرة وكسب الدعم والتأييد التي أصبحت تلعب دوراً متزايداً على الساحة السياسية ، إذ تعمل هذه المنظمات على تحقيق انسجام في سياق الحوار الشعبي حول أهم المواضيع السياسية الحساسة مثل المواطنة ، كما تعمل على تقديم مجموعة من الاقتراحات الخاصـة بالقوانين

المتعلقة بحقوق المجتمع المدني والتنظيم والتعبير ، فضــلا عن النظام الانتخابي الملائم للبلاد بمعنى هي من اهم المؤثرات على النظام السياسي . [29]

وفي مجمل الحديث عن المجتمع المدني الاردني يلاحظ بإنه تأثر بموجات التغيير العربي في عام 2012 ، إذ حدثت حالة من الاصــلاحات الســياسـية من خلال الحوار ولاسيما ان النظام السياسـي تعرض لضـغوط كبيرة جراء وجود عدد كبير من اللاجئين السوريين بسبب الازمة السورية مما سبب هبوط وتدني معدل الناتج القومي المحلي في الاردن بنسـبة 2% مع مواصــلة الحكومة تقليل الاسـتثمارات الرأسمالية من اجل دفع تكلفة الحاجات الاساسية للاجئين ، إذ من خلال ذلك برز دور المجتمع المدني في الاردن كمؤثر رئيس في النظام السياسـي بل تعدى أكثر من ذلك عبر تعزيز موقفة ، فالمنظمات المحلية كالهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية على سـبيل المثال ، فضــلا عن المنظمات الدولية التي لعبت دوراً حاسـماً في الاستجابة لازمة اللاجئين [30]

أما بخصـوص الحركات الاسـلامية في الاردن فقد لعبت التركيبة الديمغرافية دوراً اســاســياً في تكوين الحركات الاســلامية وعلاقتها مع الدولة ومكونات المجتمع المختلفة، إذ من المعروف ان سكان الاردن ينقسمون بين السكان الاصليين ذوي الطابع العشـائري القبلي في مرحلة التأسيس والسكان من أصـول فلسطينية الذين لجـأوا الى الاردن عقب حربي 1967 – 1948 والـذي يغلـب عليهم الطـابع الفلاحي مع وجود نسق عشائري اقل تماسكاً والتي تعتبر النواة التي تشكلت منها الحركات الاسلامية وكان لها تأثير عبر تاريخ الدولة الاردنية[31] .

نشـطت هذه الجماعات في الآونة الاخيرة بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003بسبب وضع المنطقة وفكرة مقاومة هذا الاحتلال داخل العراق ، ومن نظرة موضــوعية حول تنامي هذه الجماعات والتشــدد والعنف من قبلها وخاصــة لدى السـلفيين والاصـوليين، ومن اللافت للنظر ان هنالك دوراً كبيراً للمناهج التعليمية والبث الثقافي الاعلامي وإدارة الشــعائر والمســاجد والمواعظ وهذا يوازي وينافس

حجمه وتأثيره الكامل على مؤسسات التعليم العالي في العالم الاسلامي ، إذ تتأثر فئة من النخب الدينية المختارة في اعتماد المفاهيم الدينية للمؤسسات الدينية دون الخضوع للحوار الاجتماعي المفتوح ويبدو ان هذه الجماعات والنخب الدينية لم تتعرض لثقافة إنسانية واسعة فهي جاهلة في الاديان والحضارات . [32]

في ضوء ذلك الاختلاف في الخلفية الثقافية الدينية في الاردن خلف فجوه كبيرة بين الحكم الهاشمي المعتدل والمتطلع على الحضارات الاخرى وبين شرائح المجتمع الاردني الاكثر تأثيراً في الثقافة الدينية الاسلامية ، ونظراً لضعف التيارات السياسية العلمانية في الاردن وعدم جرأتها في طرح أفكارها في المجتمع بسبب أتهام الاسلاميين لهم بالتأثر بالغرب بل حتى تكفيرها أصبح الاحتجاج على اخطاء النظام السياسي حكراً على الحركات الاسلامية والتي أصبحت بذلك تمثل المعارضة السياسية الاولى في البلاد وأنسحب ذلك على المطالبة بالديمقراطية وتحسين ادائها [33]

المبحث الثالث : التحديات الاقليمية المؤثرة في النظام السياسي الاردني:

الاردن بلد يعيش في وسط بيئة إقليمية مضطربة من الناحية السياسية والامنية وخاصة في ما يتعلق بالصراع السوري وأزمة اللاجئين وظهور تنظيم داعش الارهابي واحتلاله لأجزاء واسعة من أراضي العراق وسوريا المجاورة للأردن ، إن عدم الاستقرار السياسي والامني للبيئة الاقليمية للاردن ، مما شكل عامل ضغط على النظام السياسي الامر الذي أضطر الى تأخير الحرية السياسية والقيام الاصلاحات المطلوبة في النظام السياسي ، وفيما يلي التطرق الى هذين التحديين في النظام السياسي.

أولا : الصراع السوري وأزمة اللاجئين:

أدى الصراع السوري الذي اندلع في العام 2011 الى تفاقم أزمة اللاجئين السوريين مع تفاقم التحيات السياسية والاقتصادية ومعها تحديات الموارد المزمنة في الاردن ، وبالنظر لدخول مرحلة الصراع في سوريا وضعاً مأساوياً مع تزايد

الاستياء العام الذي خلف أعباء جمه على الداخل الاردني نظراً لنزوح أعداد كبيرة من النازحين الى الاردن والتي خلفت جملة من التحديات التي واجهت الاردن في هذا المجال والتي تتلخص فيما يلي : [34]

1. يعد تدفق اللاجئين السوريين الى الاردن بشكل كبير بالنظر الى امكانيات المملكة ، إذ من حزيران عام 2015 تم تسجيل اكثر من 620 الف نازح لدى وكالة الامم المتحدة للاجئين في البلد ويعيش 85% منهم في المجتمعات المضيفة بدل من المخيمات.

2. استنزف اللاجئون السوريون البنية التحتية الاقتصادية والموارد والتي كانت تعاني أصلاً من مشاكل كبيرة قبل اندلاع ازمة اللاجئين.

3. إن الرأي العام الاردني في مجمل حديثة عن الاثار السلبية لهذه الازمة يعطيها أكثر من حجمها، بينما تخطى الآثار الايجابية مما يبرز الطبيعة السياسية لهذه الظاهرة التي لها تأثير ضار على قدرة الحكومة على الاستجابة بصورة جيدة لهذه الازمة.

إن تفاقم أزمة اللاجئين السوريين في الاردن من اكثر المشكلات الاقتصادية التي واجهت النظام السياسي الاردني ، ومنها تدني الخدمات العامة والاجتماعية وزيادة الطلب ومن ثم زيادة أسعار السلع المحدودة مثل الاسكان ، فضلا عن تنافس اللاجئين السوريين مع المواطنين على فرص العمل في القطاع الخاص مما ولد تفاهم معدلات البطالة في صفوف الاردنيين من (14,5%) في أذار 2011 الى (22%)في عام 2014 ، إذ على الرغم من أن السوريين لا يمكنهم العمل بصورة قانونية فقد قدرت منظمة العمل الدولية ان قرابة 160 الف سوري يعملون في القطاع الخاص في مجالات الزراعة والبناء والخدمات .[35]

من جانب أخر وفق أحصائيات منظمة العفو الدولية ان الاردن يتصدر استقبال اللاجئين السوريين بعدد (2,7) مليون لاجيء ، وبعدها تركيا بمقدار (2,5) مليون لاجيء ، وتقدر الحكومة الاردنية أن تكلفة استقبال هؤلاء اللاجئين تقترب من

700مليون دولار سنوياً ، فيما يصل ثمن الاحتياجات للبنى التحتية بحوالي 870 مليون دولار سنوياً ، فيما يصل اجمالي الاثمان سنوياً 1,7 مليار دولا سنوياً . (36)

من الواضـــح إن ازمة اللاجئين تعد من اكبر التحديات التي واجهت النظام السياسي في الاردن والتي تعد اكبر من قدرة النظام على استيعابها على الرغم من امكانيات الحكومة والمجتمع الاردني ، ورغم الخبرات المتراكمة ، ألا اننا امام كارثة انسانية من الصعب على أي دولة أن تجد الحلول لها بمفردها لولا مساندة المجتمع الدولي للاردن والتي ســـاعدت الاردن من التعامل معها والنجاح في احتواء تداعياتها .

ثانيا : تنظيم داعش الارهابي والارهاب الدولي:

هنالك اختلاف فكري وايديولوجي ونزاع شديد بين تنظيم داعش الارهابي والمملكة الاردنية الهاشمية والتي يعود تاريخ هذا الصراع الى العلاقة التضادية التي جمعت الدولة الاردنية بالمتشدد الارهابي ابي مصعب الزرقاوي احد قيادات التنظيم حتى عام 2006 ، فهو احد مؤسسي النواة الاولى لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وكان يشكل بتحركاته ونشاطه وافكاره المتطرفة تهديدات واضحة على أمن الدولة في الاردن ، إذ بعد سنوات من العيش في أفغانستان في العام 1979 والحرب ضد الاتحاد السوفيتي أنذاك عاد الزرقاوي الى الاردن محملاً بالافكار المتشددة ومحاولاً نقلها الى داخل المملكة والمجتمع الاردني ، إذ عمل على تأسيس تنظيم) بيعة الامام (الذي كان يدعوا فيه الى تكفير النظام السياسي الاردني والاساءة الى رأس النظام السياسي المتمثل بالملك . (37)

ومن جهة اخرى يمثل الارهاب العابر للحدود خطراً كبيراً بالنسبة الى الاردن سواء كان على النظام السياسي او حتى على المجتمع الاردني ، وخاصة بعد احتلال داعش الارهابي لثلث أراضي العراق في 10 حزيران عام 2014 ، فقد سيطر التنظيم على أراضي واسعة من العراق وسوريا ، والتي هي مجاورة لحدود الاردن

مما شكل تهديداً كبيراً على الامن القومي الاردني ، ولعل إدراج التنظيم المتطرف الاراضـــي الاردنية ضـــمن دولة الخلافة المزعومة دليل كبير على جدية خطر التنظيم ، وهذا ما أظهره من عظم الخصـومة الواضـحة من خلال حادثة الطيار الاردني الذي سقط أسيراً في يد التنظيم الارهابي ضمن الاراضـي السورية) معاذ الكساسبة (بتاريخ 24 كانون الاول عام 2014 ،إذ وضـحت هذه الحادثة مدى الخصـومة التي يكنها التنظيم للنظام السياسـي الاردني بدءاً من إفشـال مفاوضـات إطلاق سـراح الطيار وصـولاً الى عملية الاعدام العلني للطيار عن طريق الحرق وحملت تهديداً كبيراً للنظام الاردني .[38]

وعلى أثر ذلك رد النظام السـياســي الاردني على هذه الحادثة بإعدام أثنين من المتطرفين المســجونين لديه باعتباره رد يمثل الموقف الحكومي ممثلا بمؤسـســة العرش و الملك ومجلس الوزراء انطلاقاً من موقف المملكة الداعم للمشـــاركة الفاعلة ضـمن التحالف الدولي للقضـاء على التنظيم الارهابي ورفضـها لأي شكل من اشكال الارهاب ، وبذلك يكون الموقف الاردني متفق تماماً مع موقف اعضـاء المجتمع الدولي ودول منطقة الشـــرق الاوســـط باعتباره اكثر البلدان في المنطقة ملاحقة للإرهابين ، فضـــلا عن كونها أحد البلدان التي تدرب على ســـب مكافحة الارهاب. [39]

الخاتمة:

إن نظام الحكم في الاردن هو نظام نيابي ملكي وراثي يقتصـــر على الاســـرة الهاشـمية من نسـل الامير عبدالله بن الحسـين ، ومن خلال اسـتعراض معطيات النظام السياسي الاردني خلال البحث يتبين وجود خلل في توزيع السلطات الثلاث التنفيذية والتشـريعية والقضـائية ، إذ ظهر هيمنة السـلطة التنفيذية على السـلطة التشـريعية مما سـبب اخلال في التوازن السـياسـي بين تلك السـلطتين وهذا الامر الذي انعكس سـلباً على بنيه وهيكليه النظام السـياسـي لصـالح الملك والحكومات المشـكلة على حســاب البرلمان وقدرته على تشـريع القوانين ، فهيمنة السـلطة

التنفيذية ممثلة بالملك على السلطة التشريعية واضحة للعيان ، فالملك هو صاحب القرار السياسي بشقيه الداخلي والخارجي لأنه يستند على صلاحيات دستورية مطلقة ، ومما زاد الهيمنة كذلك هو مجلس الاعيان المعين من قبل الملك تكون قرارته مؤثره بشكل كبير على مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب ولا يحق للأخير الاعتراض او اقرار أي تشريع او قانون الا بموافقة مجلس الاعيان.

إن الشعب الاردني اليوم يرغب أن يستمر نظامهم السياسي ولكن بميزات او تحسينات جديدة تطرأ عليه متفق عليها شعبياً ، فالنظام السياسي الاردني يمكنه ان يستمر وبتوفر فيه مقومات هذه الديمومة إذا ما تحلى بالإيجابية التي تطلبها المرحلة الراهنة وكذلك ابتعاده عن التمسك بمواقف يكن ان تولد ردود أفعال عكسية تضعف النظام وترفع من المطالبات الشعبية إلى مستويات تهدد بقاء النظام ، مترافق مع المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية التي تعيد بما سمى بالربيع العربي وهذه الحالة التي تأثر بها الاردن ، فضلا عن التحديات الامنية الاقليمية ومنها القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين السوريين والازمات المالية والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية ، مما جعل المواطنين الاردنيين يتساءلون ما إذا كان هذه التهديدات ستشكل عقبة امام النظام السياسي الاردني ما لم يجد الحلول الناجعة لها بالتعاون مع الدول الاقليمية والدولية.

الهوامش.

[1] . وهيب الشاعر ، الاردن إلى أين ؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية ظن بيروت ، 2004 ، ص 20 .

[2] . وليم نجيب نصار ، مازق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم البتريمونيالية الجديدة : الاردن انموذجاً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2016 ، ص 125 .

[3] . سامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحدة والعشرين ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، 2009 ، ص 17 .

[4] . الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، المعهد الدولي لحقوق الانسان ، كلية الحقوق ، جامعة دي بول ، نيويورك ، 2005 ، ص 17 .

[5] . مبارك العتيبي ، فصل السلطات في النظامين الكويتي والاردني دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2013 ، ص 48 .

[6] . المصدر نفسه ، ص 48 .

[7] . سامح سعيد عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص 35 .

[8] . الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 19 .

[9] . المصدر نفسه ، ص 22 .

[10] . سعد علي حسين ورندة حسن غالب ، المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الاردني ، المجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 51 ، 2022 ، ص 173 .

[11] . اكرم ناجي ظاهر ومحمد شطب عيدان ، النظام الملكي في الاردن والاستقرار السياسي ، مجلة نسق تصدر عن الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية ، العدد 7 ، 2023 ، 881 .

[12] . سعيد التل واماني جرار واخرون ،التربية الوطنية الاردن انموذجاً ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2021 ، ص 246 ,

[13] . اكرم ناجي ظاهر ومحمد شطب عيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص 176 .

[14] . أيمن خاطر وعبدالله المجالي ، الانتخابات النيابية الاردنية لعام 2016 : دراسة سياسية وإحصائية ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، الاردن ، تشرين الثاني ، 2016 ، ص 4 .

[15] . المصدر نفسه ، ص 6 .

[16] . سعد علي حسين ورندة حسن غالب ، مصدر سبق ذكره ، ص 175 .

[17] . فواز موفق ذنون ، هيكلية النظام السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 8 ، 2007 ، ص 166 .

[18] . المصدر نفسه ، ص 167 .

[19] . ابراهيم عبد القادر محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص62 .

[20] . سها سليمان علي ، صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية في الاردن من خلال القانون الأساسي لعام 1928 ودستور 1947، مجلة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد 6 ، 2018 ، ص 397 .

[21] . جميل النمري وأخرون ، مستقبل العمل البرلماني في الاردن ، مركز البديل للدراسات والابحاث ، عمان ، 2012 ، ص 53 .

[22] . سها سليمان علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 401 .

[23] . ناصر نايف حديثة الخريش ، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الاردن 1999–2017 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2017 ، ص 121 .

[24] . المصدر نفسه ، ص 123 .

[25] . محمد سليمان حسن الرفاعي ، الحكم الرشيد في الاردن : الواقع والتطلعات ، المجلة العربية للإدارة ، العدد 3 ، مصر ، 2019 ، ص 44 .

[26] . الحارث محمد سبيتان الحلالمة ، مبدأ المشروعية وأثره في أستقرار النظام السياسي الاردني ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد 23 ، العدد 11 ، الزرقاء ، 2023 ، ص35 .

[27] . محمد سليمان حسن الرفاعي ، مصدر سبق ذكره ، ص 45 .

[28] . حسن أحمد العواملة ، سياسات التكيف الهيكلي واثرها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية : دراسة حالة الاردن ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2021 ، ص 64 .

[29] . محمد سليمان حسن الرفاعي ، مصدر سبق ذكره ، ص 47 .

[30] . أمين عواد مهنا المشاقبة ، التربية الوطنية والنظام السياسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، 2012 ، ص 232 .

[31] . المصدر نفسه ، ص 234 .

[32] . عبد الله راشد العرقان وياسر طالب الخزاعلة ، النظام السياسي الاردني ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2020 ، ص 28 .

[33] . المصدر نفسه ، ص 29 .

[34] . الكساندرا فرانسيس ، ازمة اللاجئين في الاردن ، مركز كارينغي للشرق الاوسط ، 2015 ، ص 2 .

[35] . مصطفى شفيق علام ، خريطه التيه : اللاجئون السوريون في سياقات اقليمية ودولية معقدة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، المجلد 52 ، العدد 207 ، 2017 ، ص 45 .

[36] . المصدر نفسه ، ص 47 .

[37] . الكساندرا فرانسيس ، مصدر سبق ذكره ، ص 3 .

[38] . عبد الله راشد العرقان وياسر طالب الخزاعلة ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

[39] . حسن أحمد العواملة ، مصدر سبق ذكره ، ص 67 .

المصادر :

1. وهيب الشاعر ، الاردن إلى أين ؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية ظن بيروت ، 2004 ، ص 20 .

2. وليم نجيب نصار ، مازق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم البتريمونيالية الجديدة : الاردن انموذجاً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2016 ، ص 125 .

3 . سامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحدة والعشرين ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، 2009 ، ص 17 .

4. الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، المعهد الدولي لحقوق الانسان ، كلية الحقوق ، جامعة دي بول ، نيويورك ، 2005 ، ص17 .

5 . مبارك العتيبي ، فصل السلطات في النظامين الكويتي والاردني دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2013 ، ص 48 .

6. سعد علي حسين ورندة حسن غالب ، المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الاردني ، المجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 51 ، 2022 ، ص 173 .

7. اكرم ناجي ظاهر ومحمد شطب عيدان ، النظام الملكي في الاردن والاستقرار السياسي ، مجلة نسق تصدر عن الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية ، العدد 7 ، 2023 ، 881 .

8. سـعيد التل واماني جرار واخرون ،التربية الوطنية الاردن انموذجاً ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2021 ، ص 246 .

9. أيمن خاطر وعبدالله المجالي ، الانتخابات النيابية الاردنية لعام 2016 : دراسة سياسية وإحصائية ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، الاردن ، تشرين الثاني ، 2016 ، ص 4 .

10. فواز موفق ذنون ، هيكلية النظام السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 8 ، 2007 ، ص 166 .

11. سها سليمان علي ، صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية في الاردن من خلال القانون الأساسي لعام 1928 ودستور 1947، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، العدد 6 ، 2018 ، ص 397 .

12. جميل النمري وأخرون ، مستقبل العمل البرلماني في الاردن ، مركز البديل للدراسات والابحاث ، عمان ، 2012 ، ص 53 .

13 . ناصر نايف حديثة الخريش ، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الاردن 1999–2017 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2017 ، ص 121 .

14. محمد سليمان حسن الرفاعي ، الحكم الرشيد في الاردن : الواقع والتطلعات ، المجلة العربية للإدارة ، العدد 3 ، مصر ، 2019 ، ص 44 .

15. الحارث محمد سبيتان الحلالمة ، مبدأ المشروعية وأثره في أستقرار النظام السياسي الاردني ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد 23 ، العدد 11 ، الزرقاء ، 2023 ، ص35 .

16. حسن أحمد العواملة ، سياسات التكيف الهيكلي واثرها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية : دراسة حالة الاردن ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2021 ، ص 64 .

17. أمين عواد مهنا المشاقبة ، التربية الوطنية والنظام السياسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، 2012 ، ص 232 .

18. عبد الله راشد العرقان وياسر طالب الخزاعلة ، النظام السياسي الاردني ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2020 ، ص 28 .

19. الكساندرا فرانسيس ، ازمة اللاجئين في الاردن ، مركز كارينغي للشرق الاوسط ، 2015 ، ص 2 .

20. مصطفى شفيق علام ، خريطه التيه : اللاجئون السوريون في سياقات اقليمية ودولية معقدة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، المجلد 52 ، العدد 207 ، 2017 ، ص 45 .